

# نشرة صندوق النقد الدولي

تباطؤ الاقتصاد العالمي

## الصندوق يتوقع انتعاش الاقتصاد العالمي تدريجياً خلال عام 2009

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

9 سبتمبر 2008

- التباطؤ الاقتصادي يقترب من النقطة الدنيا، ويُتوقع حدوث انتعاش تدريجي في عام 2009
- الانتعاش لن يكون قويا بالدرجة الكافية لتجنب مزيد من الضغوط في القطاع المالي
- لا تزال الحاجة قائمة لإعادة هيكلة القطاع المالي وبذل جهود على صعيد السياسات متعددة الأطراف

صرح جون ليبسكي، النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي، بأن النشاط الاقتصادي يُتوقع له أن يزداد ببطء في النصف الثاني من عام 2008 تحت وطأة التوترات المالية المطولة وأسعار السلع المرتفعة، ثم يبدأ الانتعاش في اكتساب زخم تدريجي في عام 2009.

وقال ليبسكي في كلمة ألقاها أمام مؤتمر نظّمته جريدة "داي زايت" في مدينة فرانكفورت الألمانية في التاسع من سبتمبر الجاري إن "الاقتصاد العالمي في أصعب موقف يتعرض له منذ سنوات طويلة، حيث يخوض صراعا محتدما مع الأزمة المالية التي تفجرت في أغسطس 2007، فضلا على تأثير أسعار السلع المرتفعة".

ويُنظر أن يبدأ النشاط الاقتصادي العالمي في توطيد ركائز الانتعاش خلال عام 2009 مع بدء زوال الآثار السلبية التي لحقت بمعدلات التبادل التجاري من جراء الارتفاع الحاد في أسعار النفط خلال عام 2008 وبلوغ قطاع الإسكان الأمريكي مستوى القاع الذي يبدأ عنده في التحسن.

وقال ليبسكي إن الانتعاش سوف يدعمه استمرار الطلب المحلي القوي في كثير من الاقتصادات الصاعدة التي أفادت من الاندماج السريع في الاقتصاد العالمي وكان تأثيرها بالاضطرابات المالية أقل بكثير من البلدان الأخرى. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي بما يعادل 5% تقريبا في عام 2007 ليصل إلى 5% خلال عام 2008 قبل أن يتعافى مسجلا 4% في الربع الرابع من عام 2009.

ولا يزال احتواء التضخم الأساسي قائما إلى حد كبير في الاقتصادات المتقدمة، ولكن ليبسكي نبه إلى الارتفاع الملحوظ في معدل التضخم الأساسي، فقال: "بالنظر إلى المستقبل، نرجح أن تظل القيم الحقيقية لأسعار السلع عند مستويات أعلى بكثير مما كانت عليه من قبل وأن تكون شديدة الحساسية لما يُعلن من آراء حول الاتجاهات العامة للعرض والطلب".

## الأزمة المالية العالمية

وأضاف ليبسكي أن المخاطر لا تزال كبيرة في الأسواق المالية بعد مرور أكثر من عام على بدء ضغوط السيولة في الظهور على السطح. وعلى هذه الخلفية، يرجح أن يكون استمرار انخفاض التمويل بالديون في القطاع المالي بمثابة قيد كبير على قوة انتعاش الاقتصاد العالمي.

وقال أيضا: "رغم أننا نتوقع انتعاش الاقتصاد تدريجيا، فإن التعافي المرتقب لن يصل إلى درجة تكفي لتجنب إعادة هيكلة جذرية في القطاع المالي. وسوف يصبح شكل القطاع المالي مختلفا عما كان عليه قبل الأزمة."

وأشار ليبسكي إلى التقدم الذي تحقق في تعديل الميزانيات العمومية في القطاع المالي، قائلا إن البنوك في الولايات المتحدة وأوروبا تمكنت من تعبئة كم كبير من رأس المال مع تخفيض قيمة الأصول بما يقدر بنحو 500 مليار دولار أمريكي، مقارنة بتقديرات الصندوق الأصلية للخسائر والتي تراوحت بين 560 و 685 مليار دولار أمريكي في حالة البنوك و 1.1 تريليون دولار أمريكي للنظام المالي العالمي ككل.

ورحب ليبسكي بالإجراء الذي اتخذته الحكومة الأمريكية بوضع يدها على مجموعتي "فاني ماي" و "فريدي ماك" للتمويل العقاري، قائلا إن المؤسستين (المعروفين بأتهما من المؤسسات التي تدعمها الحكومة) تشغلان موقعا محوريا في سوق الرهن العقاري والمساكن في الولايات المتحدة.

وقال ليبسكي إن "التدخل في المؤسسات التي تدعمها الحكومة وتوسيع نطاق المساندة لسوق الرهن العقاري من شأنهما تحقيق الاستقرار في الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات وفي تمويل القروض العقارية على أساس قصير الأجل. وسوف يعمل ذلك على تدعيم سوق المساكن الأمريكية، والجهاز المصرفي، والاقتصاد من منظور أوسع." وأضاف أن إعادة هيكلة المؤسسات التي تدعمها الحكومة يظل إجراء ضروريا لاستعادة الانضباط السوقي وتخفيض التكاليف على المالية العامة والحد من المخاطر النظامية في المستقبل.

غير أن مناخ تعبئة رؤوس الأموال وتعديل الميزانيات العمومية أصبح مشوبا بالكثير من التحديات الجسيمة والمتزايدة، حسبما أشار ليبسكي. فلا تزال معايير الإقراض المصرفي تزداد تشددا (أو أنها على نفس الدرجة من التشدد) في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يمثل جزءا من حلقة الآثار المرتدة الباعثة على القلق والتي يتعاقب فيها تباطؤ النمو وتراجع رغبة المؤسسات المالية في منح الائتمان.

وأضاف ليبسكي: "إن إحدى المخاطر الكبرى في المرحلة القادمة هي التخفيض الكبير لنسبة التمويل بالديون، الأمر الذي يشكل عبئا على احتمالات النمو العالمي لفترة طويلة قادمة."

## خيارات السياسة السليمة

قال ليبسكي إنه لا يزال على ثقة من أن الحكومات أمامها عدد من السياسات البديلة الصائبة لمعالجة كثير من المشكلات الصعبة على نحو فعال، ولكن على صانعي السياسات اتخاذ الخطوات الصحيحة في هذا الاتجاه. وأكد أن الإجراءات التعاونية على غرار ما اتخذته البنوك المركزية الكبرى لتخفيف الضغوط في أسواق التمويل قصير الأجل تشكل عاملاً أساسياً في معالجة الأزمة المالية، ولكنه أضاف مشيراً إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود المتضافرة في هذا الصدد.

وقال ليبسكي إن "الاضطرابات المالية كشفت عن إخفاق أطر الاستقرار المالي الوطنية في مواكبة الابتكار والعولمة في الأسواق المالية، مما أسفر عن انتشار التداعيات المضرة عبر الحدود."

وينبغي أن تعمل سلطات الرقابة الاحترازية على توثيق التعاون والتنسيق عبر الحدود سعياً لرصد الضغوط المالية في وقت مبكر وإدارتها والتخلص منها، علماً بأن الهيئات الدولية مثل [منتدى الاستقرار المالي](#) و [بنك التسويات الدولية](#) وصندوق النقد الدولي تضطلع بدور حاسم في تخفيف التوترات القائمة بين المساءلة على المستوى الوطني من ناحية وانتشار تداعيات الإجراءات الوطنية على المستوى الدولي من ناحية أخرى. وقال إنه "لا بد من توافر إرادة سياسية أقوى لإعطاء دفعة لجهود التنسيق والتعاون."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: [imfsurvey@imf.org](mailto:imfsurvey@imf.org).

هذا المقال مترجم من نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي:

[www.imf.org/imfsurvey](http://www.imf.org/imfsurvey)